طالباني: القمة العربية الاقتصادية فرصة لرسم تكتل اقتصادي يقوي من فرص التنمية المتكاملة

اكد رئيس الجمهورية جلال طالباني إن انعقاد القمة العربية الاقتصادية و التنموية والاجتماعية - قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في هذا الظرف بالذات، يشكل فرصة تاريخية لرسم تكتل اقتصادي عربي يقوي من فرص التنمية المتكاملة في المنطقة.
واستنكر في الوقت ذاته الجرائم التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني، مطالبا المجتمع الدولي بضرورة التدخل لتحقيق انسحاب فوري للقوات الاسرائيلية من قطاع غزة.

بغداد / المدى

جاء ذلك في كلمة العراق التي ألقاها رئيس الجمهورية جلال طالباني، الإثنين، في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية – قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة المنعقدة في دولة الكويت.

وتضمنت كلمة رئيس الجمهورية عدداً من المحاور ذات الصلة بالشأن الداخلي والإقليمي والدولي، إستهلها بموقف الشعب العراقي الداعم والمتضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة.

وأشار طالباني الى إن انعقاد القمة العربية المعنية بمجالات الاقتصاد و الاجتماع و التنمية في هذا الظرف بالذات، يشكل فرصة تاريخية لرسم تكتل اقتصادي عربي يقوي من فرص التنمية المتكاملة في المنطقة.

وقال رئيس الجمهورية، في كلمته، الى التحسن الملموس في الأوضاع الأمنية في العراق كثمرة لتنفيذ خطة فرض القانون، وأن التحسن الأمني إنعكس إيجاباً على علاقات العراق الخارجية، حيث شهدت الفترة الأخيرة انفتاحا عربيا وإقليميا ودوليا على العراق.

وبالنسبة للاقتصاد العراقي، أكد طالباني، بأن الأوضاع الإقتصادية تشهد تحسنا ملحوظا أسفر عن زيادة دخل المواطن وتحسين قدرته الشرائية و مستوى الرفاه الاجتماعي وزيادة الرواتب بشكل محسوس.

شارحا ابعاد إتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق، و الجهد العراقي الذي بذل لإصدار القرار ١٨٥٩ لسنة ٢٠٠٨ الذي تم بموجبه إنهاء ولاية القوات متعددة الجنسية واستمرار الحماية الدولية لأموال العراق وعائداته النفطية.

رئيس الجمهورية أشار ايضاً الى أن العراق ورث عن النظام الدكتاتوري المقبور العديد من القضايا التي رتبت عليه التزامات سياسية وقانونية و مالية، داعياً الدول العربية الدائنة، وبالذات الأشقاء في الدول الخليجية، أن يحذوا حذو الدول الأعضاء في نادي باريس بإطفاء الديون العراقية وفسح المجال أمام العراق مساهمة بشكل فعال في المشروع العربي للتنمية المستدامة.

وفي ختام كلمته، وجّه الرئيس طالباني شكره وتقديره للأمانة العامة لجامعة الدول العربية و للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة على الجهود التي بذلوها من اجل عقد هذه القمة وتهيئة سبل نجاحها.

واشاد رئيس الجمهورية جلال طالباني بسمو الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح ودولة الكويت الشقيقة على استضافة مؤتمر القمة.

وفيما يلي النص الكامل للكلمة:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسيادة المحترمين

السيدات و السادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ابتداءاً، اسمحوا لي باسم شعب العراق، أن اعبر عن دعمنا وتضامننا مع الشعب الفلسطيني في غزة واحييّ فيهم صمودهم البطولي بوجه العدوان الإسرائيلي، ونعلن عن شجبنا واستنكارنا للمجازر الوحشية التي ارتكبت ضد السكان المدنيين والمواطنين الأبرياء، ونؤكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ونطالب بالانسحاب الفوري للقوات الغازية من قطاع غزة وفتح المعابر لدخول المساعدات الانسانية لأهلنا في القطاع ورفع الحصار الاقتصادي عنهم وندعو الدول العربية والصديقة والمجتمع الدولي للمساهمة في برنامج الاعمار وبناء ما هدمته الحرب على غزة.

واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للأخ الفاضل والصديق الكريم حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ودولة الكويت الشقيقة على التهيئة الجيدة لهذا المؤتمر العتيد.

مما لا شك فيه إن انعقاد القمة العربية المعنية بمجالات الاقتصاد والاجتماع والتنمية في هذا الظرف بالذات، يمثل استجابة فاعلة لتحديات القرن الحادي والعشرين من المنظور الاقتصادي والتنموي. إن جميع دول العالم تنحو باتجاه تشكيل التكتلات والمناطق الاقتصادية لما يخدم مصالح شعوبها، ولم تكن المنطقة العربية خلال العقود السابقة ينقصها السعي لإيجاد مثل هذه التكتلات، فلقد كانت هناك تشكيلات اقتصادية لا تزال قائمة منذ زمن ليس بالقصير، إلا أن هذه التشكيلات الاقتصادية، لسبب أو لآخر، لم تستطع النهوض بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، بحيث يشكل رافعة لتنمية اقتصادية و اجتماعية تقوم على أساس التكامل بين دول المنطقة العربية وشعوبها، و ان تنعكس الآثار الايجابية للتنمية التي شهدتها بعض الدول العربية على شعوب المنطقة و دولها. والأسباب في ذلك متعددة، و لكن يأتي في مقدمتها عدم الاستقرار وفقدان الأمن الذي ساد المنطقة العربية، خلال العقود الستة الماضية و الحروب التي عصفت بها و بشعوبها، إضافة إلى آفة الإرهاب التي نعانيها جميعا ونعمل سوية على التصدي لها ومحاربتها، وما رافق ذلك من انشقاق سياسي في الصف العربي. ان كل ذلك قد اضعف الرؤية المشتركة لمواجهة التحديات.

لذلك فان هذه القمة، مستفيدة من التجارب العربية السابقة، ربما تشكل الفرصة التاريخية لرسم تكتل اقتصادي عربي يقوي من فرص التنمية المتكاملة، ويتم التعاطي من خلاله مع التكتلات الاقتصادية الدولية، ذلك باعادة تقييم آليات واهداف منظمات العمل العربي المشترك و تفعيلها بصورة اكثر ملاءمة مع التطورات الاقتصادية العربية والدولية. وعن طريقه يكون صوتنا مسموعا وذا تأثير في المحافل الدولية.

ان التحديات التي تواجهها الشعوب العربية معروفة، وقد أشارت إليها المذكرة التفسيرية التي أعدتها مصر والكويت، ولا أظن ان أحدا يختلف مع مضمونها. ولكن الأهم من ذلك هو عزمنا على مواجهة هذه التحديات. وهو أمر يصعب تحقيقه

> **العراق بدأ يسترد عافيته و يقف على قدميه، و هو يسعى، بعد سنوات من العزلة التي عاشها أثناء حكم النظام السابق، إلى تشكيل شراكة جديدة مع المجتمع الدولي.**

> **إننا نتطلع إلى ان تكون الدراسات التي ستعرض في إطار المحاور التي تتناولها القمة، برامج عمل قابلة للتطبيق و ذات مردود عملي و تعزز من فرصة التعاون الاقتصادي.**

> **انعقاد القمة العربية المعنية بمجالات الاقتصاد والاجتماع والتنمية في هذا الظرف بالذات، يمثل استجابة فاعلة لتحديات القرن الحادي والعشرين من المنظور الاقتصادي والتنموي.**

> **قامت الحكومة العراقية بإعداد ميزانية طموحة لعام ٢٠٠٩، ليس من اجل إعادة الأعمار فحسب بل من اجل بناء اقتصاد سليم و معافى لدفع عجلة النهوض و التقدم إلى الأمام.**

من دون تصميمنا على أن لا تكون وجهات نظرنا السياسية عائقا أمام مجابهة تلك التحديات التي تواجهنا جميعا، وعند ذلك يمكننا ان نقول ان هذه القمة تؤشر دخول الوطن العربي في مرحلة جديدة برؤية عربية مشتركة تجاه المستقبل.

ولعل ما يميز هذه القمة ويبشر بنجاحها، هو مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الإعداد لها و المشاركة فيها. حيث تتكامل جهود هذه القطاعات مع الجهد العربي الرسمي في تشخيص التحديات و وضع خطط مجابهتها. فضلا عن ان المعايير التي وضعتها اللجنة التحضيرية لاختيار البرنامج والمشاريع التي ستعرض على هذه القمة اتسمت بالواقعية والرغبة في المساهمة في رفع مستوى معيشة المواطن وتحقيق الرفاهية والاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة. ان كل هذا يبشر بعهد جديد ترسم ملامحه شعوب المنطقة، و ستنعكس آثاره الايجابية على طريقة ممارسة الحكم، وسيعزز من فرص بناء مؤسسات ديمقراطية يكون فيها الشعب مساهما أساسيا في صنع القرار السياسي. لان الرؤية المشتركة لتنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة ومندمجة مع بعضها ستقوي من فرص التوافق السياسي و لان الديمقراطية شرط أساسي للتنمية.

السيد الرئيس.

اسمحوا لي ان اغتنم هذه الفرصة لأوجزكم بأهم التطورات التي حدثت في العراق خلال العام المنصرم. لقد شهدت الأوضاع الأمنية تحسنا ملموسا نتيجة استمرار الحكومة العراقية في خطة فرض القانون. و قد حققت القوات الأمنية العراقية نتائج مهمة مكنتها من مسك الملف الأمني في ثلاث عشرة محافظة عراقية، وستمسك بالملف الأمني في العاصمة بغداد قريبا، وخلال الأشهر القريبة القادمة ستتسلم كامل الملف الأمني. وفي شهر تشرين الثاني الماضي وقعنا اتفاقا مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن انسحاب قواتها من العراق وإنهاء وجودها المؤقت فيه. وكان لزاما علينا أن نمضي بهذا الاتجاه كخطوة أولى للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي غير الخاضع لولاية القانون العراقي والترتيبات والهياكل الأخرى التي فرضت على العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي شكلت عائقا دون ممارسته لدوره كاملا في محيطه العربي وفي الأسرة الدولية. وقد أكدنا في هذا الاتفاق على سيادة العراق و أمنه وامن جيرانه و ان لا يكون العراق بأي شكل من الأشكال منطلقا أو ممرا لأي أعمال عدائية. وخلال شهر كانون الأول الماضي، عملنا مع مجلس الأمن على إصدار القرار ١٨٥٩ لسنة ٢٠٠٨ الذي تم بموجبه إنهاء ولاية القوات متعددة الجنسية و استمرار الحماية الدولية لأموال العراق و عائداته النفطية، وأن نحصل على اعتراف من مجلس الأمن بأن الحالة في العراق تختلف اختلافا كبيرا عن الحالة التي كانت أثناء صدور القرار ٦٦١ لعام ١٩٩٠، و على أهمية عودة العراق إلى الوضع الذي كان سائدا قبل تاريخ صدور هذا القرار..

و قد انعكس التحسن في الأوضاع الأمنية إيجابا على علاقات العراق الخارجية حيث تم الاتفاق المبدئي مع الشقيقة الكبرى مصر على ابرام اتفاقية طويلة الأمد تشمل التعاون السياسي و الاقتصادي والتجاري والأمني والثقافي وتكون اساسا لعلاقة ستراتيجية و حيث شهدت تلك الفترة انفتاحا عربيا وإقليميا ودوليا على العراق. ظهر ذلك جليا من خلال إعادة فتح العديد من الدول الشقيقة لبعثاتها الدبلوماسية في بغداد، وشهدت بغداد زيارات عديدة من المسؤولين الكبار من الدول العربية والمجاورة والصديقة وكان لجلالة الملك عبد الله الثاني دوره المشرف في زيارة العراق. كما ان التعاون والتنسيق بين دول الجوار في إطار آلية اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار الموسع، ساهم في التوصل إلى تفاهمات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، و إلى إجراءات تؤدي إلى خفض حدة التوتر. ومن خلال العمل الإقليمي المشترك في مجموعات العمل المعنية بالطاقة والنازحين العراقيين و الأمن استطعنا ان نتوصل إلى فهم أفضل لمعالجة المشاكل، وعلى وضع الحلول لها. و ستمضي حكومة العراق بهذا الاتجاه، اتجاه تعميق أواصر الصداقة والتعاون وحسن الجوار، في سعيها لتعزيز دورها في المحيط العربي والإقليمي وفي الأسرة الدولية، و بالشكل الذي يقوي من فرص الاستقرار و الأمن في المنطقة. و كان الاتفاق مع الجارة تركيا الصديقة خطوة مهمة في هذا الاتجاه. و لقد شهد الوضع الاقتصادي في العراق هو الآخر تحسنا ملحوظا من خلال جملة من القوانين الاقتصادية و المالية التي صدرت عن الحكومة العراقية و ساهمت في زيادة دخل المواطن و تحسين قدرته الشرائية و مستوى الرفاه الاجتماعي و زيادة الرواتب بشكل محسوس . و قامت الحكومة العراقية بإعداد ميزانية طموحة لعام ٢٠٠٩، ليس من اجل إعادة الأعمار فحسب بل من اجل بناء اقتصاد سليم و معافى لدفع عجلة النهوض و التقدم إلى الأمام، و تقوم الحكومة العراقية بمراجعة هذه الميزانية و البرامج الاقتصادية المترتبة عليها في ضوء ما تفرزه الأزمة المالية التي يمر بها العالم و تراجع أسعار النفط. و لعب القطاع الخاص دورا مهماً في التطوير الاقتصادي و العمراني في العراق.

ان هذه الانجازات و المكاسب التي حققناها مهمة لشعبنا، و نحن مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالحفاظ عليها وتعزيزها، وأن نعمل على استثمار هذه المنجزات و المكاسب. و على هذا الأساس سيكون عام ٢٠٠٩ امتحانا لقدراتنا و إرادتنا السياسية في تحقيق مثل هذه الأهداف. سيكون عاما حاسما بالنسبة لترسيخ العملية السياسية، وفي مواجهة تحديات كبيرة لها أبعاد في غاية الأهمية على أوضاعنا الداخلية. فمن المقرر إجراء انتخابات مجالس المحافظات في نهاية هذا الشهر والمجالس البلدية لاحقا، في ظل تنافس قوي بين القوى السياسية. وتكمن أهمية هذه الانتخابات في كون نتائجها ستنعكس على نتائج الانتخابات التشريعية التي ستجري في نهاية العام، و ستؤثر على شكل الخريطة السياسية و طبيعة تشكيل الحكومة العراقية المقبلة برئاساتها الثلاث. وفي شهر تموز المقبل سيتم الاستفتاء على اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية و تنظيم وجودها المؤقت في العراق. إضافة إلى ذلك سيكون عام ٢٠٠٩ عام التحدي الكبير في توفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي. ان مواجهة هذه التحديات، و نجاحنا في التوصل إلى وضع حلول لها، سيعزز الاستقرار والأمن في العراق ويقوي من قدراتنا في بناء مؤسسات وطنية مؤهلة للوفاء بمستلزمات بناء دولة قوية يسود فيها النظام ويحترم فيها القانون، وتعيش في أمن وسلام مع شعبها ومع جيرانها، وتكون عاملا أساسيا في استقرار وامن المنطقة ومن الطبيعي ان مثل هذه الأوضاع ستنعكس بشكل ايجابي على علاقات العراق العربية والإقليمية والدولية، وعلى عودته الفاعلة إلى الأسرة العربية والدولية.

لقد ورثنا عن النظام الدكتاتوري المقبور العديد من القضايا التي رتبت علينا التزامات سياسية وقانونية ومالية، وقد عملنا ونعمل على الوفاء بها. وسنستمر بالعمل مع الدول ذات العلاقة ومع الجهات المعنية في الأمم المتحدة من اجل التوصل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف. كما ورثنا أيضا تركة ثقيلة من الديون والمطالبات، وقد حققنا تقدما كبيرا باتجاه تسويتها بالتعاون مع الأسرة الدولية، ونأمل من الدول العربية الدائنة للعراق، وبالذات الدول الخليجية الشقيقة منها، أن تحذو حذو الدول الأعضاء في نادي باريس وغيرها، لكي يتمكن العراق من إعادة اعمار ما دمرته الحروب و العقوبات الاقتصادية وبناء اقتصاده ويساهم بشكل فعال، في المشروع العربي للتنمية المستدامة. و هنا نود أن نشكر دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة لاسقاط كامل ديونها على العراق.

ان العراق بدأ يسترد عافيته و يقف على قدميه، و هو يسعى، بعد سنوات من العزلة التي عاشها أثناء حكم النظام السابق، إلى تشكيل شراكة جديدة مع المجتمع الدولي من خلال العهد الدولي مع العراق الذي صادقت عليه أكثر من ٩٠ دولة و منظمة دولية في وثيقة ستوكهولم في ٢٠٠٨/٥/٢٩. و ان هذه الشراكة تبدأ أولا باندماج العراق في محيطه العربي و الإقليمي. و هذا يعني ان العراق بحكم ما يملكه من موارد طبيعية و بشرية هائلة سيكون ركنا أساسيا في الرؤيا العربية المشتركة للتنمية المتكاملة و التي تشكل القمة الحالية أساسا لانطلاقتها. إننا نتطلع إلى ان تكون الدراسات التي ستعرض في إطار المحاور التي تتناولها القمة، برامج عمل قابلة للتطبيق و ذات مردود عملي و تعزز من فرصة التعاون الاقتصادي لما فيه مصلحة الشعب العربي و تلبي متطلبات التنمية المستدامة و لا سيما في مجال الأمن الغذائي و مكافحة الفقر و الرعاية الصحية و البنى التحتية و الطاقة و التجارة البينية و البحث العلمي و تطوير التكنلوجيا و الشباب و البطالة و هجرة العقول العربية. كما نتطلع إلى ان توفر القمة فرصة للنظر في تداعيات الأزمة المالية و تباطؤ الاقتصاد العالمي و انعكاسات ذلك في اقتصاديات الدول العربية، و كيفية تقليل الآثار السلبية لتلك الأزمة إلى أقصى قدر ممكن.

أيها الاكارم

ان العراق، بموقعه الجغرافي وثرواته البشرية والطبيعية الهائلة قادر ان يلعب دورا حاسما في تكامل اقتصاديات المنطقة و تسخير مواردها من اجل التنمية والتقدم. عراق الاستبداد كان مبعث عدم الاستقرار والحروب وسببا لتبديد ثروات العراق والمنطقة في الكوارث التي ألمّت بنا بسبب المغامرات الطائشة وسوء الإدارة في الوضع السابق.

وعراقنا اليوم يريد ان يكون دعامة التواصل والتوافق بين شعوبنا..

ومن هذا المنطلق نتطلع إلى تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع أشقائنا في مجلس التعاون الخليجي، و قد اتخذت الحكومة العراقية قرارات بشأن تنويع منافذ تصدير النفط والغاز العراقي من خلال شبكة أنابيب عبر الدول المجاورة للعراق.

وتعمل حكومتنا أيضا على إعادة بناء منظومة النقل البري، وبالذات شبكة السكك الحديدية، تمهيدا لربطها بمنظومة النقل في المنطقة.

وقبل ان انهي كلمتي اسمحوا لي ان اعبر عن شكري وتقديري للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأمينها العام السيد عمرو موسى، وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على الجهود التي بذلوها من اجل عقد هذه القمة و تهيئة سبل نجاحها. وأن أجدد الشكر الجزيل لحضرة صاحب السمو شقيقنا وعزيزنا سمو الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح ولدولة الكويت الشقيقة على استضافة مؤتمر القمة هذا.

وشكرا جزيلا لكم جميعا..»

محافظ العراق في اوبك: انخفاض اسعار النفط لن يؤثر في التزام الدولة تجاه المواطنيين

بابل/ اقبال محمد

اكد الدكتور فلاح جاسم العامري محافظ العراق في منظمة اوبك ان انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية لن تؤثر في رواتب الموظفين او التزامات الدولة تجاه المواطنين، مشيرا الى ان لجنة رفيعة المستوى من الخبراء تتابع بشكل فعلي خطط زيادة انتاج العراق من النفط في الحقول الجنوبية.

وقال العامري خلال إلقائه محاضرة عن اسباب تذبذب اسعار النفط في السوق العالمية في مركز تطوير التجارة العراقي خلال ندوة اقامها المركز بمحافظة بابل ان انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية لن يؤثر بشكل مباشر في رواتب الموظفين والتزامات الدولة المالية تجاه المواطنين مبينا ان انخفاض هذه الاسعار من الممكن ان تؤثر على الفعاليات والنشاطات الاقتصادية الاخرى للدولة. واوضح ان بامكان الحكومة ان تتلافى تاثرها بانخفاض اسعار النفط الخام من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية وتنشيط الصادرات المحلية ووضع برامج عاجلة لزيادة الانتاج الزراعي والصناعي وكذلك استثمار الفعاليات السياحية وبالذات السياحة الدينية بما يضمن تنوع مصادر التمويل العامة.

ووجد العامري ان الاوان قد حان لوضع اليات لتنشيط الاقتصاد الحر والقطاع الخاص والتقليل من الاعتماد على ايرادات النفط المرهونة بكمية الانتاج واسعار النفط العالمية.

واشار الى ان وزارة النفط وبالتعاون مع الحكومة تبذل حاليا جهوداً متميزة للتسريع في زيادة الانتاج النفطي وتنشيط الصادرات النفطية العراقية خلال المرحلة المقبلة متوقعا ان تزيد الصادرات العراقية في النصف الثاني من العام الحالي الى نحو مليوني برميل يوميا بما يساعد في تعويض الفرق الناتج عن انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية.

ونفى العامري ان تكون السلطات الاميركية هي التي تتحكم بتجارة النفط العراقية مشددا على ان وزارة النفط تبرم عقود التصدير مع الشركات العالمية بموجب اليات معروفة وخاضعة للرقابة فيما يتولى البنك المركزي العراقي متابعة استحصال الاموال التي تذهب الى صندوق التنمية الدولي ومن ثم يقرر مجلس الوزراء سحب ما يحتاجه من مبالغ لتغطية الموازنة العامة في كل سنة مالية جديدة.

الى ذلك كشف العامري عن تشكيل لجنة رفيعة المستوى من الخبراء النفطيين بينهم محمد بحر العلوم وثامر الغضبان وزيري النفط السابقين لمتابعة الخطط التي وضعتها الوزارة لتطوير الانتاج في حقول الجنوب.

وبخصوص تهريب النفط في مناطق الجنوب اكد ان هذه الظاهرة بدات تتلاشى بعد استتباب الاوضاع الامنية في عموم جنوب العراق.

اعلان